الأمم المتحدة

A/C.5/65/SR.16

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
22 February 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تاوانا (نائب الرئيس) . . . . . (جنوب أفريقيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة مكلورغ

المحتويات

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-64074 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد روزنتال (غواتيمالا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تاوانا (جنوب أفريقيا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/65/9 و A/65/567؛ و A/C.5/65/2 و A/C.5/65/3)

١ - **السيد يوسيفوف** (رئيس مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): في سياق عرضه لتقرير الدورة السابعة والخمسين لمجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/65/9)، قال إن الفصل ''ثانيا'' من هذا التقرير يقدم لمحة عامة عن توصيات المجلس ومقرراته. ويلخص الجزء الأول من هذا الفصل تلك التوصيات التي تتطلب اتخاذ الجمعية العامة إجراء بشأنها. وعلى وجه التحديد، يوصي المجلس بالموافقة على تعديل النظام الأساسي للصندوق بحيث يسمح للموظفين الذين يتحولون من العمل بدوام كامل إلى العمل بدوام جزئي بمواصلة تراكم مدة الخدمة بدوام كامل لفترة لا تتجاوز ثلاث سنوات، بشرط دفع قيمة الاشتراكات اللازمة إلى الصندوق بمعدل العمل بدوام كامل. ويطبق هذا التعديل نفس القيود المطبقة على فترات الإجازة بدون مرتب التي تُمنح للموظفين بدوام كامل. ويُوصي المجلس أيضا بتعليق العمل بالحكم المتعلق بالرقم القياسي الخاص في إطار نظام تسوية المعاشات التقاعدية بالصندوق في ضوء وجود أوجه قصور مفاهيمية في الحكم، وذلك بالنسبة لجميع حالات انتهاء الخدمة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأخيرا، يُوصي المجلس باعتماد التمويل اللازم لترتيبات اقتسام التكاليف لاستخدامه من قبل النظام الجديد لإقامة العدل.

٢ - وأفاد بأن التقييم الاكتواري الثلاثين للصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ كشف عن وجود عجز اكتواري، هو الأول خلال ١٤ عاما، بنسبة ٠,٣٨ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، مما يعكس بصورة أولية الأداء الاستثماري للصندوق خلال آخر عامين من الأزمة المالية. ولم يكن الأداء الإيجابي في عام ٢٠٠٩ كافيا لتعويض الخسائر التي جرى تكبدها في عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى انخفاض إيرادات الاستثمار عن الهدف المفترض في التقييم الاكتواري. وكان التأثير الذي تركته عملية تحديث عوامل استبدال المعاشات التقاعدية لكي تعكس معدلات الوفيات الجديدة التي اعتمدت في عام ٢٠٠٨ قد ساهم أيضا في وقوع الخسائر المسجلة، التي تم تعويضها جزئيا بفضل المكاسب الناشئة عن تسويات تكلفة المعيشة التي جاءت قيمتها أقل مما كان متوقعا. وقد خلص الخبير الاكتواري الاستشاري ولجنة الاكتواريين الاستشاريين إلى أن المعدل الحالي للاشتراكات لا يزال كافيا لتلبية الالتزامات الطويلة الأجل، وأنه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، لم تكن هناك حاجة لتسديد مدفوعات لتغطية العجز بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي. وقرر المجلس أيضا عدم وجود ضرورة في الوقت الراهن لإجراء أية تغييرات على معدل الاشتراكات أو الحكم الخاص بالحد الأقصى من خاصية النهج ذي المسارين لنظام تسوية المعاشات التقاعدية.

٣ - وفيما يتعلق بإدارة الاستثمار، أشار إلى أن القيمة السوقية الإجمالية للصندوق زادت بنسبة ٣٢,٢ في المائة خلال السنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا في الأداء بنسبة ١,٠٩ في المائة عن المؤشر المرجعي الثابت للسوق. وكان مجموع الأداء في فترة السنتين في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ سلبيا بنسبة ٥,٢ في المائة، وهو ما يمثل أداء سنويا أعلى من المستوى بنسبة ٠,٤٧ في المائة؛ وحقق الصندوق أيضا أداء أعلى من مؤشره المرجعي على مدى آخر ٣ سنوات و ٥ سنوات و ٧ سنوات

و ١٠ سنوات. وشرح ممثل الأمين العام لاستثمارات الصندوق ما حدث مؤخرا من اتجاه نزولي في مستوى إيرادات الاستثمار التي تلقاها الصندوق، وقام كذلك، بناء على طلب مجلس مراجعي الحسابات ومجلس صندوق المعاشات التقاعدية، بتقديم شرح مفصل بشأن الخسارة الصافية المتحققة البالغة ٤٦٧ مليون دولار التي سجلت في السنة التقويمية ٢٠٠٩، على النحو المبين في الفقرة ٧٣ من التقرير.

٤ - وذكر أنه وردت معلومات مفصلة بشأن عمليات الصندوق ومركزه المالي أثناء فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الفقرات من ١٠٣ إلى ١٠٨ من التقرير. وفي فترة السنتين تلك، زاد عدد المشتركين العاملين بنسبة ١٠,٣ في المائة ليصل إلى ٥٨٠ ١١٧، بعد الزيادة التي حدثت في فترة السنتين السابقة بنسبة ١٣,٨ في المائة. وزاد عدد الاستحقاقات الجاري صرفها بنسبة ٦,٥ في المائة ليصل إلى ٨٤١ ٦١، بعد زيادة قدرها ٥,٣ في المائة في فترة السنتين السابقة. وزاد رأس مال الصندوق من ٣٠,٦ بليون دولار إلى ٣٣,١ بليون دولار؛ ومع ذلك، انخفض إجمالي إيرادات الاستثمار بشكل حاد إلى ٢,٧ بليون دولار من ٧,٢ بليون دولار في فترة السنتين السابقة. وزادت إيرادات الصندوق من الاشتراكات بنسبة ١٨,٥ في المائة لتصل إلى ٣,٧٢ بليون دولار، في حين زادت مدفوعات الاستحقاقات بنسبة ١٧,٩ في المائة لتصل إلى ٣,٧٦ بليون دولار، وهو ما يتجاوز إجمالي الدخل من الاشتراكات بمبلغ قدره ٤١,٥ مليون دولار. وتجاوزت النفقات التي بلغت ٣,٨٨ بليون دولار المخصصة لتغطية الاستحقاقات والتكاليف الإدارية وتكاليف الاستثمار إجمالي الدخل من إيرادات الاشتراكات بمقدار ١٦٣ مليون دولار.

٥ - وأضاف أن المجلس قد نظر في عدد من البنود الإدارية، التي ورد وصفها في الفقرة ١٣ من التقرير. وأيد جميع توصيات واستنتاجات لجنة مراجعة الحسابات، بما في ذلك الميثاق المعدل للمراجعة الداخلية للحسابات. ولاحظ أيضا أن مجلس مراجعي الحسابات كان قد أصدر، في تقريره عن البيانات المالية للصندوق عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، رأيا معدلاً لمراجعي الحسابات في شكل تنبيه لتسليط الضوء على عدم كفاية المعلومات المُفصح عنها فيما يتعلق بالاستثمارات. وردا على ذلك، أمدت شعبة إدارة الاستثمارات مجلس مراجعي الحسابات بمعلومات إضافية عن الخسائر المسجلة.

٦ - وأردف بأن المجلس قد نظر في عدد من الأمور المتصلة بإدارة الصندوق، وبالتحديد بيان المساءلة المُعدل؛ وتكوين المجلس وطرائق عمله؛ ومشروع التوصيف الوظيفي لعمل كبير الموظفين التنفيذيين المقبل؛ وتصميم الخطة؛ وشروط تعيين كبير الموظفين التنفيذيين ونائب كبير الموظفين التنفيذيين، التي وافق المجلس على تعديل نظامه الداخلي بشأنها. ووافق المجلس أيضا على إدخال تغيير في النظام الإداري للصندوق ليتوافق مع تغييرات أدخلت سابقا في النظام الأساسي فيما يتعلق بالمشاركة والعودة إلى الخدمة، ونظر في تأثير تقلبات أسعار العملات على استحقاقات المعاشات التقاعدية. وفيما يتعلق بالاستعراض المقبل لحساب الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، قال إن المجلس طالب بضرورة إدراج خطط الاستحقاقات المحددة الخاصة ببلدانٍ إضافيةٍ وبمنظماتٍ دوليةٍ مماثلةٍ في استعراض المقارنة. واختتم كلامه بقوله، إن المجلس استعرض وأحاط علما بالأحكام الـ ١٥ التي كان المجلس فيها مدعى عليه؛ وقد تم تأييد قرارات المجلس في معظم القضايا، مما يُشير إلى تطبيق النظام الأساسي والنظام الإداري للصندوق بشكل صحيح.

٧ - وتابع قائلا إن الأمور التي تتطلب الاهتمام في الجمعية العامة واتخاذ قرار بشأنها ترد في مشروع القرار المقترح بشأن المسائل المتعلقة بالمعاشات التقاعدية الوارد في المرفق العشرين لتقرير المجلس.

٨ - **السيد ساش** (ممثل الأمين العام لشؤون استثمارات الصندوق): في سياق عرضه لتقرير الأمين العام عن استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتدابير المتخذة لزيادة التنويع فيه (A/C.5/65/2)، قال إنه رغم اضطراب السوق، فقد دأبت شعبة إدارة الاستثمارات على تقوية البنية الأساسية للاستثمارات في الصندوق من أجل تخفيض التكاليف وتعزيز الأمن. وقد شُرع في عدد قياسي من عمليات الشراء التنافسية، كما هو مفصل في الفقرة ٩ من التقرير؛ وبخاصة، البدء باستخدام نظام إلكتروني لإدارة الطلبات التجارية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ثم إدماجه مع نظام التحويلات النقدية بواسطة نظام سويفت (SWIFT) التابع لجمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم. وبدأت الشعبة أيضا بتطبيق سياسات تحظر على موظفيها الاشتغال بالتجارة في الأوراق المالية الشخصية، وتلقي الهدايا وقبول الضيافة وذلك لتأكيد التزامها بأعلى معايير الأخلاق والإدارة الرشيدة والنزاهة.

٩ - وفي فترة الـ ٢٤ شهرا من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، التي تخللتها صدمات كبيرة من جراء الأزمة المالية الأخيرة، ذكر أن القيمة السوقية للصندوق انخفضت بنحو ٦ في المائة من ٤٠,٦ بليون دولار إلى ٣٨,٣ بليون دولار، ثم بلغت ٢٦,٧ بليون دولار في آذار/مارس ٢٠٠٩ وهو أدنى مستوى وصلت إليه. ومع ذلك، فقد انتعشت قيمة الصندوق منذ عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٤١ بليون دولار في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهو ما يعادل أكثر من ٩٦ في المائة من ذروة قيمة الصندوق التي وصلت إليها في أواخر عام ٢٠٠٧. وتُؤيد هذا التحسنَ التوصيةُ التي قدمها الخبير الاكتواري الاستشاري للصندوق بألا يُتخذ أي إجراء فيما يتعلق بالعجز الاكتواري، الذي كان مبنيا على أساس القيمة السوقية للصندوق البالغة ٣٧,٥ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩. وأعرب عن ثقة الشعبة بأنه بفضل السعي الدؤوب لانتقاء الأوراق المالية من أسفل إلى أعلى وتوزيع الأصول بحكمة، سيواصل الصندوق توفير أساس آمن من أجل دفع استحقاقات المعاشات التقاعدية، في حين سيؤدي تنفيذ برنامج جديد لإدارة المخاطر إلى توفير مستوى إضافي من الأمان.

١٠ - وأفاد بأنه بعد إعادة التوازن لحافظة الأوراق المالية في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، حقق الصندوق عائدا بنسبة ٣٢,٢ في المائة على مدى الإثني عشر شهرا المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، وكان من بين أعلى معدلات العائد السنوي في تاريخه. وقُدم تحليلٌ للأداء بحسب فئة الأصول في الفقرة ٥٢ من التقرير. ويعمل الصندوق على توسيع استثماراته في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وواصلت الشعبة استكشاف فرص الاستثمار في هذه البلدان وأجرت زيارات استثمارية لعدد من المناطق في الفترة المشمولة بالاستعراض. وبلغ مجموع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في البلدان النامية ٤,٨ بليون دولار في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٥ في المائة عن مستوى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، والحافظة حاليا أثقل وزنا في الأسواق الناشئة.

١١ - وأضاف بأنه في عام ٢٠١٠، اتسمت الأسواق بتقلب سوق الأسهم، والقلق بشأن معدلات أسعار الصرف والنزعة الحمائية، والمخاوف بشأن استمرارية أوضاع الديون السيادية في منطقة اليورو. وتعكس نسبة الزيادة التي بلغت ٧,٥ في المائة في قيمة الصندوق بين ١ كانون الأول/يناير و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ فوائد التنويع، وحسن اختيار الأسهم وإعادة التوازن التكتيكي. وكان أداء الصندوق يُعزى في المقام الأول إلى تعرضه العالمي للأسهم والأصول ذات الدخل الثابت. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، شكلت الأسهم ٦٤,٣ في المائة؛ والأصول ذات

الدخل الثابت، ٣٠ في المائة؛ والعقارات، ٣,٩ في المائة للصندوق.

١٢ - وأردف بأن الصندوق منذ عام ٢٠٠٨، يدرس عددا من الأصول البديلة. وبعد عملية طويلة ودقيقة أُحيطت بالعناية الواجبة، تعهد الصندوق في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بمبلغ ١٥٠ مليون دولار لصندوق أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأسهم، التابع لمؤسسة التمويل الدولية. ويمثل هذا الاستثمار تنويعا سليما لفئات الأصول وتوسيعا للنطاق الجغرافي للصندوق، بما يزيد حصته في الأسواق الناشئة.

١٣ - ومضى يقول إنه نظرا لأُفق الصندوق على المدى الطويل جدا، وانخفاض معدل دوران رأس المال، فإن المكاسب والخسائر غير المحققة تفوق بشكل كبير المكاسب والخسائر المحققة. وقد نشأت الخسائر المحققة نتيجة لتشذيب المحفظة لكفالة الاحتفاظ بالاستثمارات الواعدة فقط؛ فقد كانت نتيجة طبيعية لإدارة المخاطر على المدى القصير من أجل تحقيق أهداف الصندوق على المدى الطويل. وفي السنة التقويمية ٢٠٠٩، بلغت المكاسب غير المحققة ٦,٢ بليون دولار، مما قلل من حجم الخسائر المحققة التي سجلت في ذلك العام وقدرها ٤٦٧ مليون دولار.

١٤ - وفيما يخص التوصيات المتعلقة بإدارة المخاطر في الحافظة الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات ذي الصلة (A/65/9، المرفق العاشر، الفقرات ١١١-١١٣)، ذكر أن الشعبة قامت بالفعل بتنفيذ وتنشيط ٧٥ من أصل ١٢٨ من الضوابط المحددة في دليلها لإدارة المخاطر، في حين كانت ١٠ منها ناشطة جزئيا والبقية في طور التنفيذ. وستقوم الشعبة بتنفيذ التوصية بإجراء استعراض لكل حالة على حدة لتحديد الدروس المستفادة فيما يتعلق بالخسائر، وقد نفذت بالفعل ضابطا محددا بشأن تنفيذ الدروس المستفادة فيما يتعلق بالخسائر والمكاسب المحققة والخسائر والمكاسب غير المحققة التي تزيد عن ٢٥ في المائة. وفيما يتصل بإدخال تحسينات في إقرارات الإفصاح عن الاستثمار، تعادل مستوى الإفصاح في حسابات ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مع المستوى في فترات السنتين السابقة. وفي المستقبل، ستُفصح الشعبة عن المكاسب والخسائر المحققة والمكاسب والخسائر غير المحققة بشكل مناسب من حيث التلخيص والتجميع، وذلك تمشيا مع أفضل الممارسات في هذا المجال ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وستُناقش قوالب إقرارات الإفصاح المستقبلية مباشرة مع لجنة التدقيق التابعة لمجلس صندوق المعاشات التقاعدية.

١٥ - **السيدة فان بويرل** (مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية): في سياق عرضها لتقرير الأمين العام عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/65/3)، قالت إنه في حين أن المرفق التاسع عشر لتقرير المجلس (A/65/9) يعكس زيادة في النفقات الإدارية الشاملة للصندوق، فقد قرر المجلس الحفاظ على الموارد العامة للصندوق عند مستوى الاعتمادات الأولية واستيعاب الزيادة عن طريق إعادة توزيع الموارد من ميزانية الاستثمار. وبالتالي، ستبقى حصة الأمم المتحدة في إطار ترتيبات تقاسم التكاليف دون تغيير وسيتم الإبقاء على الاعتمادات الحالية تحت الباب ١ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

١٦ - **السيدة مكلورغ** (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في سياق عرضها لتقرير اللجنة الاستشارية عن نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/65/567)، قالت إن اللجنة الاستشارية تتفق مع مجلس مراجعي الحسابات ومجلس المعاشات التقاعدية بشأن الحاجة إلى التخفيف من المخاطر المرتبطة بالتقلبات المتطرفة للسوق، التي ستواصل التأثير في الأداء السنوي للصندوق في السنوات

المقبلة. وفيما يتعلق بالعجز الذي كشف عنه التقييم الاكتواري في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أفادت بأن من المطمئن أن الخبير الاكتواري الاستشاري للصندوق ولجنة الخبراء الاكتواريين الاستشاريين قد خلصوا إلى أن المعدل الحالي للاشتراكات لا يزال كافيا لتلبية الالتزامات طويلة الأجل، وإنه لا تُوجد حاجة لتسديد دفعات للعجز.

١٧ - وذكرت أنه مع مراعاة أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ستبدأ تطبيقها في ١ كانون الأول/يناير ٢٠١٢، وأن رئيسا جديدا للشؤون المالية سيكون مسؤولا عن تنفيذها، ينبغي ملء هذا المنصب في أقرب وقت ممكن. وينبغي للصندوق أن ينتهي من وضع خطته لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب ومتابعة استعداداته من أجل تجنب أي تأخير محتمل، في حين ينبغي لمجلس مراجعي الحسابات أن يقدم المشورة والتوجيه في هذا الشأن.

١٨ - وأضافت أن موقف اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بتوصية المجلس التي تطالب بضرورة تعديل النظام الأساسي للصندوق للسماح للموظفين غير المتفرغين الذين يعملون بنظام الدوام الجزئي بـ ''شراء'' وضع المشترك بدوام كامل لا يزال كما هو بدون تغيير؛ فهي لا تُؤيد التعديل المقترح.

١٩ - وفيما يتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية للصندوق لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أشارت إلى أن اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق لأن يكون الصندوق قد تلقى رأيا مُعدلا لمراجعي الحسابات بالتنبيه على مسألة إدارة الاستثمارات، وتحديدا فيما يتصل بعدم الإفصاح عن الخسائر المحققة والخسائر غير المحققة. وتلاحظ أن شعبة إدارة الاستثمارات ووافقت على تحسين عملية الإفصاح عن هذه المعلومات في المستقبل. وتتفق اللجنة الاستشارية مع مجلس مراجعي الحسابات على أنه ينبغي تعزيز ضوابط مواجهة المخاطر لتفادي الخسائر المفرطة؛ وترحب أيضا بتنفيذ الشعبة لسياسة منقحة لإدارة المخاطر وإصدارها دليلا جديدا لإدارة المخاطر. وتتفق مع ملاحظات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، وتتوقع أن تُواصل شعبة إدارة الاستثمارات العمل لكفالة أن تظل السلامة والربحية والسيولة والقابلية للتحويل هي المعايير الأكثر أهمية في عمليات الاستثمار، عملا بقرار الجمعية العامة ٧٣/٣٢.

٢٠ - وختمت كلامها بقولها إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على التوصيات الواردة في الفقرة ١٢ من تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية (A/65/9)، رهنا بالملاحظات والتوصيات الواردة في تقريرها الخاص بها (A/65/567).

٢١ - **السيد الشهري** (اليمن): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه ينبغي تحسين نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وذلك لكفالة تقديم استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز والاستحقاقات ذات الصلة إلى المشاركين والمتقاعدين على أساس الاحترام الكامل لمبادئ الشفافية والمساءلة. وأعرب عن سرور المجموعة بملاحظة أن عدد المشاركين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وعدد الاستحقاقات الدورية الجاري صرفها ورأس مال الصندوق قد زادت كلها خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفيما يتعلق بالعجز الاكتواري الذي كشف عنه التقييم الاكتواري الثلاثين للصندوق، والتقلب الشديد في استثمارات الصندوق، تود المجموعة أن تؤكد من جديد على أن الأزمة المالية العالمية المستمرة تدعو إلى إجراء تحليل حذر لجميع أنواع الاستثمار. وينبغي أن تراعي الاستثمارات في المستقبل المخاطر المحتملة وينبغي للجنة الاستثمارات أن تضطلع بدور رئيسي في توفير التوجيه لشعبة إدارة الاستثمارات. وفي هذا الصدد، فإن المجموعة تضم صوتها إلى اللجنة الاستشارية في الترحيب

بالمبادرات التي تضطلع تلك الشعبة بتنفيذها حاليا وتتفق مع توصيات المجلس فيما يتعلق بالسياسة المنقحة لإدارة المخاطر والحاجة إلى مواصلة تنفيذ دليل الشعبة لإدارة المخاطر. وينبغي احترام المعايير الأربعة الرئيسية للاستثمار، وهي السلامة والسيولة والقابلية للتحويل والربحية.

٢٢ - وفي ظل الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، ذكر أن من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يعمل الصندوق على تنفيذ التزامه بالسعي إلى توسيع نطاق التنويع الجغرافي لاستثماراته. فالبلدان النامية لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في حافظة الصندوق. ولذلك، فإن المجموعة تحث الصندوق على زيادة استثماراته في البلدان والمناطق النامية، الأمر الذي يمكن أن تساعد على تحقيق التوازن في الحافظة وتعويض الأثر السلبي للانتكاسات في الأسواق الأخرى، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

٢٣ - وأفاد بأن المجموعة ستسعى للحصول على مزيد من المعلومات في مشاورات غير رسمية بشأن الخطوات التي سيتخذها مجلس المعاشات التقاعدية لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وستسعى المجموعة أيضا إلى طلب توضيحات بشأن المسائل المشار إليها في الفقرة ٢٣ من تقرير اللجنة الاستشارية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.